

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٨

الجمعة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة

بورلاند (بليز).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تنظيم العمل

المناقشة المواضيعية لمحتويات البنود وعرض كل مشاريع
القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي
والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): من المقرر أن

يلقي رئيس الجمعية العامة خطابا أمام اللجنة حوالي الساعة
١٠/٤٥. ومن المقرر أن يغادر المشاركون في حلقة النقاش
بشأن البند التالي من جدول الأعمال، المتعلق بآلية نزع
السلاح، هذا المساء. وبالتالي، أقترح أن تنتقل، بعد العرض
الذي سيقدمه رئيس الجمعية العامة، إلى النظر في حلقة النقاش
الأخيرة، ونستأنف، عندما نلتقي مرة أخرى يوم الاثنين،
النقاش بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بترع السلاح والأمن
على الصعيد الإقليمي ونواصل بيانات الدول الأعضاء.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تواصل اللجنة
الأولى الآن حلقة النقاش بشأن المجموعة ٦، ”نزع السلاح
الإقليمي“، التي علقت أمس بغية فسح المجال لتنظيم حفل
تسليم الشهادات للخريجين الجدد لبرنامج الأمم المتحدة
للزمالات في مجال نزع السلاح.

وبما أن المشاركين في حلقة النقاش لدينا خاطبوا اللجنة
أمس، فإنني سأعلق الجلسة لإتاحة الفرصة للجنة لإجراء
مناقشة تفاعلية معهم من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة
والأجوبة.

عُُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة

١٠/٤٥.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تولى الرئاسة السيد فينانين (فنلندا) الساعة ١٠/٤٥.

بيان من رئيس الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا برئيس الجمعية العامة، السفير ناصر عبد العزيز النصر، الذي هو هنا اليوم ليشاطرنا بعض الأفكار بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي والتنمية.

إن رئيس الجمعية العامة دبلوماسي بارع قدم مساهمات ملحوظة للجهود العالمية الرامية إلى المضي قدما بجدول الأعمال المتعدد الأطراف في العديد من المجالات الحيوية، بما في ذلك مسألة السلم والأمن الدوليين.

من الجدير بالذكر في ذلك الصدد أنه عندما كان يمثل بلده، قطر، في مجلس الأمن بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ترأس الرئيس، خلال رئاسته للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مداولات المجلس بشأن مجموعة المسائل المعقدة المتعلقة بالسلم والأمن. وكانت إحدى أبرزها الإجراءات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

يمثل اهتمام الرئيس بالحضور معنا اليوم لفئة مُلهمة، ينبغي أن تزيد من تنشيط مداولاتنا.

يا صاحب السعادة، انه لشرف وامتياز لي أن أرحب بكم في هذه الجلسة للجنة الأولى، وأدعوكم لإلقاء كلمة أمام اللجنة.

السيد النصر، رئيس الجمعية العامة: أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، حضرات السيدات والسادة. يسعدني أن أنضم إلى جمعكم اليوم.

اسمحوا لي أن أهني سعادة السفير يرومو فينانين، الممثل الدائم لفنلندا، على الطريقة المثالية التي يقود بها أعمال اللجنة الأولى فيما تظطلع به من عمل هام.

ليس من العادة لرئيس الجمعية العامة أن يخاطب اللجنة الأولى. بيد أن حضوري بينكم اليوم لا تمليه العادة في حقيقة الأمر، بل يمليه حرصي الشخصي على إفادتكم برسالة مضمونها التقدير والتشجيع القوي.

في الوقت الذي تقترب فيه لجننتكم من مرحلة اعتماد مشاريع القرارات، أرى من الأهمية أن أجدد لكم جميعا دعمي الكامل لما تقومون به من أعمال. ويحدوني الأمل في أنكم ستتمكنون من خلال روح التفاهم والتعاون والتوافق من التوصل ليس فقط إلى نتائج ناجحة لعملكم، بل أيضا من إحراز تقدم عملي يخدم قضية نزع السلاح والحد من التسلح على جميع المستويات.

كما أشرت في كلمتي أمام الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، فإن أماننا عاما مهما لموضوع نزع السلاح. ويظل نزع السلاح النووي، بصفة خاصة، أولوية بارزة وملحة بشكل متزايد بالنسبة للأمم المتحدة.

ويكتظ عام ٢٠١٢ بجدول أعمال حافل بالاجتماعات في مجال نزع السلاح والحد من التسلح، وتشمل هذه الاجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة، والمؤتمر لاستعراض لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وغير ذلك من الاجتماعات.

وأؤكد لكم أنني سأجري مشاورات ذات الصلة بالموضوع مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر. وسأعمل على بذل جميع الجهود اللازمة، بغية إحراز التقدم الملموس الذي طال انتظاره في هذه المجالات.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

المناقشة المواضيعية لبنود جدول الأعمال وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح و الأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنواصل الآن حلقة النقاش بشأن مسائل نزع السلاح الإقليمي، في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بورلاند (بليز).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذناه في وقت سابق من صباح اليوم، نتناول الآن المجموعة ٧، آلية نزع السلاح، بدءا بحلقة النقاش مع رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة نزع السلاح ورئيس المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

أعطي الكلمة أولا لرئيس مؤتمر نزع السلاح.

السيد ريس رودريغيز (رئيس مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإسبانية): أولا، أشيد بكم، سيدتي نائبة الرئيس، وسفير فنلندا، رئيس اللجنة، الذي يسرنا أن نراه يضطلع بأعمال مهمة جدا. تمكنت من الالتقاء مع السفير في جنيف، وأؤكد من جديد دعمنا لإدارته لعمل اللجنة ودعمنا لكامل هيئة المكتب.

وفي تناولي لهذا الموضوع، أود أن أذكر بعض المعلومات الأساسية فضلا عن عرض بعض الأفكار الموجزة بشأن الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح.

إن المؤتمر هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. أنشأته

ويظل تنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف، موضوعاً رئيسياً. ونظرا إلى أن العرف قد جرى على مشاركة العديد من الخبراء الوافدين من جنيف في أعمال اللجنة الأولى، فلاني أمل أن تسهم مشاركتكم في الارتقاء بالفهم المتبادل لطابع التكامل الذي يتسم به العمل في جنيف ونيويورك، وفي المساعدة على تحسين عمل الآلية بشكل عام.

وأهيب بكم جميعا، أن تواصلوا العمل في جو بناء واستشراقي خلال المرحلة المتبقية من عمل اللجنة، وأن تسعوا إلى بناء التوافق في الآراء إلى أقصى حد ممكن. وإني أتطلع إلى رؤية التقدم الذي ستحرزونه في أعمالكم، وأتمنى أن تكلل مداولاتكم بالنجاح.

وختاما، فبصفتي رئيسا للجمعية العامة، ألتزم التزاما تاما أنا وفريقي برمته، بالعمل مع كل واحد منكم على تحريك جدول أعمال الجمعية والمضي به قدما. وأقر دون أي لبس بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة في إنجاح أعمال الجمعية العامة بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة، أود أن أشكر مرة أخرى رئيس الجمعية العامة على حضوره معنا اليوم وعلى بيانه المستنير.

وأعلم أنك مشغول جدا، سيدي، إذ تنعقد الجمعية العامة الآن لانتخاب أعضاء جدد في مجلس الأمن، وأن عليك أن تعود إلى تلك الجلسة. ونقدر كثيرا تخصيص الوقت لمخاطبتنا اليوم، وهو أمر قيم للغاية بالنسبة لنا.

واستعراض الجوانب القانونية والأمنية بشأن مجموعة من مسائل نزع السلاح. وتشمل هذه المسائل في الوقت الراهن مسائل من قبيل نزع السلاح النووي بشكل عام، والمواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. جرى أخيراً تحديد هذه المسائل بعد جهود مضيئة.

ونظراً لعدم وجود اتفاق بشأن كيفية تناول هذه المسائل، كان على المؤتمر إعادة النظر فيها، لكنه لم يتمكن من تحقيق أي تقدم جوهري يتجاوز ذلك المستوى من الالتزام، منذ التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتيجة لذلك، أشارت مجموعة من الدول في أحدث جولة من المشاورات غير الرسمية إلى اختلافها بشأن الجمود الذي اكتنف عمل المؤتمر في السنوات الأخيرة، ولمحت بعض الدول إلى أن الوقت قد حان لتنحية مؤتمر نزع السلاح جانباً واللجوء إلى عمليات التفاوض الأخرى.

ونحن نرى أن الاستعاضة عن المؤتمر بترتيبات انتقائية وارتجالية مخصصة خارج إطار الأمم المتحدة يديرها عدد أقل من البلدان، ستكون خطوة خطيرة إلى الوراء. نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مؤتمر نزع السلاح بوسعه التفاوض في آن واحد بشأن معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة تمنح ضمانات أمنية سلبية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

عقد المؤتمر خلال دورته في عام ٢٠١١، سلسلة من الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية لمناقشة جميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، وفقاً للجدول الزمني الذي اعتمد خلال رئاسة الصين، في هذه الحالة السفير وانغ. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المؤتمر هذا العام دورات مختلفة

الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك الحين، شهدنا التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، ومعاهدات قاع البحار، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُميّة وتدمير تلك الأسلحة، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويرتبط مؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة بعلاقات هامة مع الأمم المتحدة. إنه يحدد جدول أعماله ونظامه الداخلي، أخذاً في الاعتبار التوصيات المقدمة من الجمعية العامة والمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء في المؤتمر، وبالطبع قرارات المؤتمر نفسه. ويرفع المؤتمر تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة، أو بتواتر أكبر حسب الاقتضاء، كما نفعل اليوم.

ويعقد المؤتمر اجتماعاته في مرافق الأمم المتحدة ويخدمه موظفو فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح. وأمينه العام يعينه بشكل مباشر الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء في المؤتمر، ويعمل أيضاً ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى السيد توكايف والسيد يارمو ساريغا الموجودين معنا هنا اليوم.

ومنذ إنشائه، اضطلع مؤتمر نزع السلاح بعدة مهام. وعندما يكون هناك اتفاق بشأن ولاية لإجراء مفاوضات، ينخرط المؤتمر في عمليات تفاوض، حققت في الماضي، كما أشرت بالفعل نتائج مرضية.

وفي حالة عدم وجود ولاية لإجراء مفاوضات، يعقد المؤتمر مناقشات استكشافية تسبق المفاوضات، بما في ذلك حوار بشأن الولايات الممكنة ونطاقها وتوضيح الأهداف

السنوي العاشر بشأن أمن الفضاء الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في نيسان/أبريل. وتناولت الورقة الثانية، التي قدمتها نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشارت المجموعة إلى إعداد ترتيبات دولية فعالة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونظر المؤتمر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الإشعاعية وبرنامج شامل لنزع السلاح والشفافية في مجال التسلح.

وبخصوص تحسين أداء المؤتمر وجعله أكثر فعالية، أبدت الدول الأعضاء آراءها فيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبشأن المناقشات التي عقدت لمتابعتها. كما ناقش الأعضاء، في اجتماعين غير رسميين عقدا في ٩ و ١٤ حزيران/يونيه، حالة المؤتمر وسبل تعزيزه.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وفي جلسة عامة غير رسمية مع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، ناقش أعضاء المؤتمر تنشيط عمله والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وحول هذا الموضوع، وفي الجلسة العامة التي عقدت في ٤ آب/أغسطس تحت رئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعرب الأعضاء والوفود المراقبة في المؤتمر عن آرائهم بشأن المناقشة التي عقدت في الجمعية العامة في الفترة ٢٧-٢٩ تموز/يوليه على سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠.

وإدراكا من المؤتمر للأهمية المتزايدة لنزع السلاح بصورة متعددة الأطراف وللاستفادة من جهود المؤتمر التي تركز على وضع برنامج عمل لدورات عام ٢٠١١، وبغية الشروع في وقت مبكر في الأعمال الفنية خلال دورة عام ٢٠١٢، فقد

حضرها وزراء خارجية العديد من البلدان والمناطق، عبر معظمهم عن تأييدهم لهذا المحفل. وأعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة.

وحضر مختلف اجتماعات المؤتمرات كذلك كبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة، مثل الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في النظام الدولي لنزع السلاح، بمن فيهم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبصورة عامة، اشتملت المناقشات التي أسفرت عنها تلك الزيارات وفي الدورات اللاحقة، على تحليل قائم على النقد الذاتي ركز على الحالة الراهنة في المؤتمر وأسبابها الجذرية.

وأثناء المناقشة العامة للمؤتمر، أكدت الوفود أو عرضت بمزيد من التفصيل مواقفها بشأن البنود الأساسية في جدول الأعمال، التي سجلت حسب الأصول في الوثائق الرسمية للدورة، وهي متاحة في المحاضر الرسمية للمؤتمر. وفي ١ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس المؤتمر رسالة إلى المؤتمر بشأن تلك البنود، يحيل بها التقارير الشفوية للمنسقين الخمسة، التي أعدوها بصفتهم الشخصية ووضع الرئيس صيغتها النهائية، بشأن أعمالهم في الاجتماعات غير الرسمية بشأن البنود.

وأثناء دورة ٢٠١١، عقدت أيضا مناقشات شاملة بشأن ما نرى أنه مسألة واضحة لنزع السلاح.

وأعادت الوفود تأكيد، أو عرضت بمزيد من التفصيل، مواقفها بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وكذلك فيما يتعلق بمنع نشوب حرب نووية. وفي هذا الصدد، تم تقديم ١٢ ورقة إلى المؤتمر، مما يدل على إعطاء الأولوية لهذا الموضوع في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح.

وجرى تقديم ورقتين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. الأولى تتعلق بالتقرير الموجز عن المؤتمر

لترع السلاح، مما يؤدي إلى تقديم توصيات مشتركة بشأن تلك القضايا.

وأود أن أسلط الضوء على أنه كانت هناك خطوات إيجابية على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة في مجال تخفيضات الأسلحة النووية. غير أن استمرار الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الترسانة النووية ووسائل إيصالها لا يزال يسبب قلقاً. ومن ثم، فإن من الضروري إبرام صك دولي ملزم يقدم للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ويحدد آليات لتحقيق هذا الهدف.

والضمانات الأمنية السلبية، التي تعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق الأمن، هي مطلب مشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لأن الإزالة التدريجية للأسلحة النووية ستؤدي إلى زيادة الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. كما توفر هذه الضمانات حوافز للدول خارج المعاهدة للعمل على أن تصبح أطرافاً فيها، وهو ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

إننا نؤيد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، باعتباره وسيلة للمضي قدماً في بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وذلك يتطلب مضاعفة الجهود لتعزيز عمل المؤتمر فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأنا أرحب بالتقدم الكبير الذي يمثله تعيين السيد ياكو لايفاف، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا، ميسراً لمؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط واختيار فنلندا

طلب من الرئيس الحالي، كوبا، والرئيس القادم، إكوادور، إجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورتين وأن يقدموا، إن أمكن، توصيات تراعي جميع المقترحات ذات الصلة، بما في ذلك تلك المقدمة بوصفها وثائق للمؤتمر والآراء التي جرى عرضها والمناقشات التي عقدت، مع السعي إلى إطلاع أعضاء المؤتمر أولاً بأول، حسب الاقتضاء، على مشاوراتهم.

وخلاصة القول أن المؤتمر سار في عام ٢٠١١ على مسارين رئيسيين بالغين الأهمية. أولاً، فقد واصل المؤتمر استعراض بنود جدول أعماله، وهو ما جرت حوله مناقشة شاملة، دون الاتفاق على ولاية متصلة بالتفاوض على أي من بنود جدول الأعمال الرئيسية. وأكرر: لا توجد أي ولاية تتصل بالتفاوض حول أي مسألة موضوعية على جدول الأعمال. وثانياً، ناقش المؤتمر باستفاضة حالته الراهنة، وهو ما أظهر بوضوح اختلاف الآراء السياسية بشأن أسبابها الجذرية، وكذلك بشأن سبل تسوية الحالة الراهنة.

ونعتقد أن الأعضاء والمراقبين مقتنعون بأنه يجب علينا إيجاد صيغة تسمح لنا بتسوية الحالة الراهنة. ولن يتسنى ذلك إلا إذا أبدى جميع الأعضاء مرونة - ونحن لا نسعى إلى إلقاء اللوم على دولة بعينها - وإلا إذا قدمنا جميعاً تنازلات. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نغضي قدماً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس هيئة نزع السلاح.

السيد البياتي، رئيس هيئة نزع السلاح، (تكلم بالإنكليزية): ما من شك في أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تقوم بدور هام للغاية في ثلاثي نزع السلاح، إلى جانب مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى، بوصفها هيئة متخصصة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة تسمح بإجراء مداولات متعمقة حول قضايا محددة

حاول الفريق العامل الثاني جاهدا بلوغ أرضية مشتركة عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. لكن التوصل إلى توافق في الآراء كان صعب المنال، ومع بداية هذا العام، عندما اضطلعت بالرئاسة، واجهنا حالة كان فيها تناول ثلاثة بنود جدول الأعمال مواضيعية في العام الأخير من دورة الهيئة، أمرا لا مفر منه.

وليس من الصعب التصور بشكل عملي، أن هذه الحالة قد أفضت إلى تضارب بين جداول عمل الأفرقة العاملة الثلاثة. وبطبيعة الحال، عانى كل منها من نقص الموارد وأتيح له وقت أقل من أجل استكمال المناقشات المواضيعية وتحقيق نتائج حقيقية.

وتفاقت هذه الحالة الفريدة عام ٢٠١١ جراء الاختيار المتأخر لرئيس أحد الأفرقة العاملة، وتغيير رئيس فريقين عاملين آخرين. ورغم الجهود النبيلة والمستمرة التي بذلها رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، لم تتمكن الهيئة من التوصل إلى توافق آراء بشأن كل واحد من البنود المواضيعية في نهاية الدورة. ورغم ذلك كله، عقدت الأفرقة العاملة مناقشات مفيدة فتحت الآفاق أمام التوصل إلى توافق آراء بشأن العمل المستقبلي لهيئة نزع السلاح.

إنني أعتزم هذه الفرصة لأشكر بصدق جميع أعضاء مكتب الهيئة، وبشكل خاص رؤساء الأفرقة العاملة، السيد كنوت لانغلاند، ممثل النرويج، والسيد كايودي لارو، ممثل نيجيريا والسيدة لزت أنسدي، ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، على عملهم الدؤوب في تلك الظروف الصعبة.

لم تحرز الهيئة نتائج في نهاية دورة ٢٠١١، لكن من الخطأ الاعتقاد بأنه تمت إضاعة الوقت. ورغم عدم التوصل إلى توافق في الآراء، بشأن جميع بنود جدول الأعمال، جمعت الهيئة مادة مفيدة للغاية، يمكن أن تشكل أساسا لأي مناقشات مستقبلية. وفي بعض الأفرقة العاملة، فإن أعضاء الهيئة قد اقترحوا جدا من

بصفتها البلد المضيف، وهي خطوة هامة نحو تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها لعام ١٩٩٥ (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)

وسأقتصر في ملاحظاتي بشأن الحالة الراهنة لهيئة نزع السلاح على فترة ولايتي بصفتي رئيسا لها خلال عام ٢٠١١.

لقد كانت دورة عام ٢٠١١ فريدة من نوعها من حيث البنود الموضوعية التي نوقشت ونطاق المناقشة. وكان جدول الأعمال الموضوعي للهيئة لدورة ٢٠٠٩-٢٠١١ نتاج حل وسط جرى التوصل إليه في عام ٢٠٠٩ بعد التفاوض حوله بعناية، بمشاركة عدد من المجموعات الإقليمية.

وكما تعلم اللجنة، فقد تقرر عرض بندين موضوعيين على الهيئة: أولا، توصية بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وثانيا، عناصر لمشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وقد صدر التكليف الخاص بالبند المتعلق بتلك العناصر بموجب القرار ٦٧/٦١ الذي تضمن توجيهات محددة لهيئة نزع السلاح، في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٩، لإعداد عناصر لمشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح وتقديمها للجمعية العامة للنظر فيها خلال دورتها الرابعة والستين.

بالتالي، كان من المفروض البت في بند ثالث بعنوان "التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، بعد إعداد عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، والأفضل أن يتم ذلك خلال عام ٢٠١٠، وفي جميع الأحوال، في موعد لا يتجاوز ٢٠١١. للأسف، فإن العمل بشأن عناصر مشروع الإعلان لم يتم الانتهاء منه قبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين، كما توخى ذلك القرار ٦٧/٦١ في الأصل.

ثالثاً، فإن انتقال المسؤولية في الأفرقة العاملة، خصوصاً خلال العام الأخير من الدورة، لم يسهم في استمرار المناقشات. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها الرؤساء السابقون والرؤساء الثلاثة الحاليون للأفرقة العاملة، جرى بعض التأخير الذي لم يتسن تلافيه، فيما يخص الارتقاء بعمل الفريق إلى الكثافة والسرعة المطلوبتين. بالتالي، فإن توصيتي الأخيرة تتمثل في ضمان التزام كامل مدته ثلاث سنوات، من جانب رؤساء الأفرقة العاملة.

كما تعلم اللجنة، يجري اختيار رؤساء الأفرقة لدورة مدتها ثلاث سنوات. وسيضمن هذا الالتزام الطويل الأجل تشغيلاً سلساً للأفرقة العاملة طيلة الدورة. ويقول المقرر ٤٩٢/٥٢، ضمن جملة أمور أخرى، إنه من المرغوب فيه الاحتفاظ باستمرارية رئاسة الهيئات الفرعية طيلة النظر في البنود الموضوعية.

أخيراً، وفي ضوء ما قلته، فإنني أغتنم هذه الفرصة، لأقدم مشروع القرار بشكل رسمي (A/C.1/66/L.20) بشأن تقرير هيئة نزع السلاح. وأشيد بجميع الأعضاء في المكتب الموسع لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١١، لتقديمهم لي كل الدعم المطلوب وتأييدهم مشروع القرار.

وبينما يتبع مشروع القرار بشكل وثيق نص العام الماضي، فهو في الفقرة ٧ يتضمن:

”توصي بأن تكثف هيئة نزع السلاح مشاوراتها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن بنود جدول أعمالها، وفقاً للمقرر ٤٩٢/٥٢، قبل بدء دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٢.“

على غرار الأعوام الماضية، نتوقع اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

بهذه العرض القصير، أختتم بياني بشأن هيئة نزع السلاح.

تضييق هوة خلافاتهم. لكن لم يبق وقت لإجراء جولة أخيرة من المفاوضات لتحقيق نتائج حقيقية.

وتحليل الحالة في العام النهائي من دورة الهيئة التي مدتها ثلاث سنوات، تعطينا ما يكفي من المواد لاستخلاص الدروس وإعطاء بعض التوصيات الرئيسية.

أولاً، الاختيار المتأخر لمكتب الهيئة، من قبل الأفرقة الإقليمية، حرم الرئيس وأعضاء المكتب، من وقت ثمين لإجراء مشاورات أولية قبل الدورة، بشأن أساليب العمل والنهج المتعلقة بمناقشة البنود الموضوعية. وتتمثل التوصية الأولى في عقد جلسات تنظيمية لاختيار أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة، على الأقل أربعة أشهر قبل انعقاد الدورة الموضوعية، لإتاحة الوقت لهم للقيام بالعمل الذي يسبق الدورة. وبالمناسبة، يستند هذا الخيار إلى المقرر ٤٩٢/٥٢، الذي ينص، ضمن جملة أمور أخرى، على ضرورة حث الأفرقة الإقليمية على إتاحة إمكانية الانتخاب المبكر لرؤساء الهيئات الفرعية، ويُفضل خلال الدورة التنظيمية للهيئة التي ستجري خلال فصل الخريف، بغية السماح لهم بإجراء مشاورات في فترة ما بين الدورات كل حسب موضوعه.

ثانياً، وكما أظهرت ذلك تجربة عام ٢٠١١، ليس بوسع الهيئة تناول ثلاثة بنود موضوعية في وقت واحد. ورغم أن إجراءات الهيئة، وبشكل خاص، المقرر ٤٩٢/٥٢، لا تمنع وجود ثلاثة بنود على جدول الأعمال، ثمة توافق بين الأعضاء بأن هذا الترتيب لم يكن عملياً في وقائع الحالة اليومية الحقيقية. وتتطلب البنود الثلاثة من الأفرقة العاملة الثلاثة تشاطر موارد متضائلة ووقت أقصر مخصص لهم للقيام بعمل حقيقي. وبالتالي، تتمثل توصيتي الثانية في إدراج بندين تقليديين فقط بشأن نزع السلاح النووي ونزع الأسلحة التقليدية في جدول الأعمال الهيئة. وفي حال كان لا مفر من إدراج بند ثالث، فينبغي للنظر فيه أن يُقصر بشكل صارم على عام واحد.

إن العمل الذي قمنا به هذا العام، ونحن نحاول تحديد أسباب حالة الجمود التي يعانيتها مؤتمر نزع السلاح، قد أدى إلى ظهور آراء ونهج مختلفة. ويرى البعض أن الحالة ليست استثنائية لأنها تركهن بيئة دولية ليست مواتية في الوقت الراهن. ويرى الآخرون، ولئن التقييم السابق دقيقاً إلى حد ما، أن الوقت الذي ظل خلاله المؤتمر عاجزاً عن الاضطلاع بوظائفه باعتباره هيئة تفاوضية كان طويلاً للغاية، وهم يسعون إلى إيجاد السبل لكفالة استئناف المفاوضات بشأن المسائل الأربع الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال.

وخلال الدورة السادسة والخمسين التي عقدها المجلس في جنيف، أتيحت له الفرصة للمشاركة في اجتماع غير رسمي عقده مؤتمر نزع السلاح لإجراء حوار مع المجلس. وبالتالي، تسنى له الوقوف عن كثب على بعض المشاكل التي تواجهها تلك الهيئة. وكانت التجربة مفيدة للغاية، إذ مكنت أعضاء المجلس من إعادة توجيه آرائهم. وهذا ما يمكن ملاحظته في التقرير الذي تم تعميمه، والذي يتضمن اختلافات واضحة من حيث التركيز بين الآراء العرب عنها في اجتماع شباط/فبراير والآراء العرب عنها في اجتماع حزيران/يونيه.

وليس بمقدورنا هنا أن نلخص جميع الآراء العرب عنها، إذ يرد معظمها في تقرير المجلس الذي عمم بالفعل، غير أنني أود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل أثّرت بصورة متكررة خلال المناقشات.

المسألة الأولى تتعلق بالإحساس بالإحباط على نطاق واسع إزاء حالة الجمود في أعمال المؤتمر. ١٥ عاماً فترة طويلة للغاية، وحالة الجمود تلك تسهم في فقدان مصداقية آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، وفقدان الثقة فيها. وما لم نتخذ إجراء في المستقبل العاجل، من المحتمل على نحو متزايد أن تصبح الأمم المتحدة طرفاً فاعلاً بدون مشروعية في عمليات نزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

السيدة بيليسير، رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (تكلمت بالإسبانية): أهنيء أولاً، الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة.

ودعوني أعبر عن تهنئي باسم المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، الذي تشرفت برئاسته خلال الدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين اللتين عقدتا خلال هذا العام.

وكما تعلم اللجنة، قال الأمين العام خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بأنه سيطلب من المجلس الاستشاري إجراء استعراض شامل للمسائل المثارة خلال الاجتماع، بما في ذلك الإنشاء المحتمل لفريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، لإجراء دراسة خاصة لعمل مؤتمر نزع السلاح. وتمشيا مع سياسة المجلس، فقد اعتبر هذه المسألة بندا موضوعيا في برنامج عمله، خلال الدورتين اللتين عقدهما.

إن المجلس هو هيئة مستقلة، تتكون من مختصين في المسائل الدولية، مع التركيز بوجه خاص على مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي. ويشارك الأكاديميون والدبلوماسيون وأعضاء المنظمات غير الحكومية، الذين يعملون بصفقتهم الشخصية، في أعماله.

ويتعلق الأمر بمجموعة متنوعة من المشاركين الذين لا يتوصلون إلى توافق في الآراء على الدوام. بل هم يجسدون، على العكس من ذلك، تنوع الآراء والمصالح التي تهمين على المناقشات بشأن مسألة نزع السلاح.

ثالثاً، اختلف أعضاء المجلس من حيث آرائهم بشأن إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات المرموقة. فالبعض يرى أن ذلك الفريق قد يشكل أداة قيمة، لكنه بالنسبة، للآخرين، قد يؤدي لتكرار الجهود ولن يفضي بالضرورة إلى تنشيط آلية الأمم المتحدة لترع السلاح.

بيد أن جميع أعضاء المجلس عبروا عن استعدادهم لتقديم كامل تأييدهم لعمل الفريق إن قرر الأمين العام إنشاؤه. وفي هذا الصدد، طالب الأعضاء على نحو ملح بإقامة علاقة مؤسسية وثيقة بين فريق الشخصيات المرموقة والمجلس. بعد انتهاء المجلس من مداولاته، قرر بالإجماع تقديم ثلاث توصيات إلى الأمين العام.

التوصية الأولى تتعلق بأهمية مواصلة التزامهم وجهودهم الشخصية لتعزيز تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وإحراز التقدم بشأن جميع المسائل المدرجة على جدول أعماله.

أما التوصية الثانية فتتعلق بولاية فريق الشخصيات المرموقة، إن تم إنشاؤه. ويوصي المجلس أن يقدم الفريق على وجه الاستعجال توصيات بشأن كيفية تنشيط آلية الأمم المتحدة لترع السلاح برمتها، لاسيما مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، التوصية الثالثة هي مطالبة الأمين العام بمواصلة تشجيع المجتمع المدني على مضافرة جهوده للتغلب على حالة الجمود الطويلة في مؤتمر نزع السلاح، وبالتالي، الإسهام في إحراز التقدم صوب الهدف النهائي المتمثل في بناء حال خال من الأسلحة النووية.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أذكر بأن المجلس الاستشاري، في إطار دوره باعتباره مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قد أشاد بأنشطة المعهد في مجال البحوث ودعا بصورة ملحة إلى إيلاء المزيد من الأهمية لتوفير التمويل الكافي للمعهد. فالتمويل قد انخفض في السنوات

ويعتقد أعضاء المجلس أن حالة الجمود الراهنة يمكن أن تعزى إلى مشاكل سياسية وإجرائية. فمن الناحية السياسية، العائق الرئيسي يتمثل في المشاكل القائمة في المجالات التي تشكل حالياً أكبر التهديدات للأمن الدولي، والتي يتطلب حلها مزيداً من الإرادة السياسية من جانب مختلف الدول المعنية.

ومن ناحية أخرى، فإن أساليب عمل المؤتمر - بما في ذلك ضرورة التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن المسائل الإجرائية، ورهن مسائل بمسائل أخرى، واعتماد برنامج العمل كل سنة، وقصر المدة المتاحة للرئاسة - تسهم في حالة جمود ستتواصل إن لم نعدل سوى مسألة واحدة.

ثانياً، أمعن أعضاء المجلس النظر في الدور المناسب الذي يمكن أن تضطلع به الجمعية العامة في هذه المرحلة. وهم يعتقدون أن الجمعية ينبغي أن تتصرف بمزيد من الحزم لإخراج المؤتمر من حالة العجز. وبالنظر إلى صعوبة إصلاح المؤتمر من الداخل، اقترح بعض أعضاء المجلس إصلاح المؤتمر بعمليات خارجية، لكن ضمن إطار الأمم المتحدة دائماً - أي الجمعية العامة.

واقترح بعض الأعضاء استخدام الجمعية العامة لتيسير المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وعلاوة على ذلك، شدد العديد من أعضاء المجلس على أن قرار المؤتمر الوارد في الوثيقة CD 1864 يمكن استخدامه أساساً للمفاوضات في المستقبل. فالجمعية العامة يمكن أن تنشئ هيئة تفاوضية. غير أنهم أشاروا إلى أن تحقيق النتائج يتطلب، من جهة، تأييد الأمين العام على نحو كامل للعملية التفاوضية، ومن جهة أخرى، المشاركة على أوسع نطاق ممكن من جانب جميع الدولة الملتزمة بإحراز التقدم في مجال نزع السلاح، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني.

وبالمناسبة، فإن المعاهدات التي أشرت إليها توا تخضع جميعها لعملية استعراض منتظمة، عادة كل خمس سنوات. ومع ذلك لا يخضع مؤتمر نزع السلاح للاستعراض من أي نوع. والاجتماعات الرفيعة المستوى التي يدعو إليها الأمين العام للأمم المتحدة تجبر جزئيا هذه الحالة الشاذة، لكنها ليست أحداثا منتظمة.

وعلى صعيد آخر، هناك عدد من الجوانب المتعلقة بإطالة أمد الحالة في مؤتمر نزع السلاح، التي أجدها مثيرة للقلق. وكان العديد من تلك الجوانب موضع نظر من جانب مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح - المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح - ولذلك سأوجز.

كيف يمكننا مواجهة المفارقة في أن مؤتمر نزع السلاح، مع أنه هيئة تفاوض، لم يتمكن لأكثر من عقد من الزمان من إيجاد وسيلة دائمة للتفاوض على المسائل التي تفرق بين أعضائه؟ وكان النجاح الكبير الذي تحقق عام ٢٠٠٩ قصير الأجل للغاية.

لماذا يوجد في هذا المنتدى الناجح سابقا أعضاء غير مستعدين حتى للدخول في عملية التفاوض على المسائل الجوهرية التي تفرق بينهم؟ ونظرا لأن اعتماد نتيجة أي تفاوض يتطلب التوصل إلى توافق في الآراء، لماذا كان من الضروري، في عدة مناسبات في المرحلة الحالية غير المثمرة للمؤتمر، عرقلة بدء المفاوضات؟ من المؤكد أن قاعدة التوصل إلى توافق في الآراء توفر الاطمئنان بأن قرارات المؤتمر أثناء المفاوضات أو في نهايتها - على سبيل المثال، اعتماد نص بالتفاوض - تتطلب عدم اعتراض من أي عضو.

هل من قبيل الاستخدام المسؤول للدبلوماسية المتعددة الأطراف أن تحرم العديد من الدول من فرصة الطعن بالآراء المعارضة وتأكيد مصالح أمنها الوطني؟ إن عدم المشاركة في مفاوضات ما لم يتم تأطير شروطها بطريقة معينة أمر مختلف،

الأخيرة. ولبحوث نزع السلاح أهمية كبيرة إن أريد إحراز التقدم بشأن هذه العملية والمضي فيها قدما على أساس متين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيدة هيتشينس، لمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (تكلمت بالإنكليزية): في بياني لهذا العام، أنوي أن أقتصر على مسألتين من المسائل المتعلقة بآلية نزع السلاح: أولا، مؤتمر نزع السلاح، وثانيا، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ذاته، الذي أفضل أن اعتبره محرك تلك الآلية.

من موقعي في مؤتمر نزع السلاح بصفتي مديرا لمعهد الأمم المتحدة، وهو المنصب الذي يتمتع صاحبه بدور مراقب مستقل لجلسات المؤتمر، فإنه من الصعب ألا يتأثر بشدة على عدد من المستويات بشلل المؤتمر.

من الناحية المؤسسية، تبوأ مؤتمر نزع السلاح منذ فترة طويلة دور الرائد لمجتمع نزع السلاح في جنيف. وقد وفر للدول الأعضاء مبرر تحديد جنيف مقرا لخبراء نزع السلاح، للتفاوض في المؤتمر، وكذلك لتلبية الاحتياجات السنوية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى مجموعة متزايدة باطراد من المعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حالما تدخل دورهما الاستعراضية التي تستغرق خمس سنوات.

إذا كان وجود مؤتمر نزع السلاح الذي يقوم بوظائفه على أتم وجه في جنيف يوفر ملتقى لخبراء نزع السلاح من الحكومات، فإنه يمثل أيضا ملتقى لممثلي المجتمع المدني. كما يمثل أي انتقاص من مكانة مؤتمر نزع السلاح تهديدا بانقراض قاعدة المعارف والمهارات التي تخدم نزع السلاح وتدعمه بوضوح.

أشعر، إذا أخذت ذلك بعين الاعتبار، بأن الوقت قد حان للبدء في البحث عن حلول ابتكارية، وأنا سعيد أنه في هذا الصدد يمكن النظر خلال الدورة الحالية في عدة مشاريع قرارات - مثل تلك التي اقترحتها النمسا والمكسيك والنرويج وهولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا وكندا.

ويسر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بدعم من عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين، أن يعقد الحلقات الدراسية وأن ينشر الأوراق بشأن المشاكل والحلول الممكنة للمؤتمر، وأود أن ألفت الانتباه إلى موقعنا الشبكي: www.unidir.org.

هذا يقودني إلى الجزء الثاني والأخير من بياني - وهو تسليط بعض الضوء على ولاية المعهد وأنشطته والضغوط التي يتعرض لها.

أود أن أذكر اللجنة بمهمة المعهد. يتمثل هدف المعهد في اقتراح أفكار جديدة للتفكير الأمني، دعماً للأساس المنطقي الرئيسي للأمم المتحدة: الاعتقاد بأن تحقيق السلام والأمن لجميع الشعوب أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نزع السلاح. وسأورد أمراً يتصل بالتعليقات التي أبديتها في وقت سابق عن مؤتمر نزع السلاح، وهو جزء من ولاية المعهد

”مساعدة المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح ومواصلة الجهود لضمان تحقيق قدر أكبر من الأمن الدولي بمستوى أقل من التسلح وبصورة تدريجية، ولا سيما الأسلحة النووية، من خلال إجراء التحليلات والدراسات الموضوعية والوقائية“. (النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، المادة الثانية، الفقرة ٢ (ج))

يعمل البرنامج العملي المنحى للمعهد على جمع وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالأمن على الصعد الوطني والإقليمي الدولي، ونزع السلاح والتنمية، مع التركيز بشكل أساسي

ولكن منع كل عضو آخر من المشاركة يتعارض مع الخطاب الدولي، ناهيك عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وبدون الخوض في المسألة الشائكة لـ ”أوان“ التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على المسائل الجوهرية، يجب أن أقول إنه من المثير للقلق وجود ظاهرة الربط بين المسائل الأربع وعدم وجود عملية لتحديد الأولوية النسبية لها. بالنسبة للعديد من الأعضاء، تمثل المفاوضات على المواد الانشطارية الأولوية. وبالنسبة لكثيرين آخرين، فإن المفاوضات المفضلة هي على نزع السلاح النووي بشكل عام. ولن تؤدي حالات الإصرار هذه إلا إلى إلغاء بعضها بعض.

وينطبق الشيء نفسه على الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. في حال عدم وجود نظام متفق عليه لتحديد الأولويات، فقد لا يكون من الممكن، وخاصة بالنسبة للبعثات الصغيرة، محاولة معالجة جميع المسائل الجوهرية في وقت واحد. لكن من المستغرب الاعتقاد بأنه من غير المفيد أن يحاول المؤتمر حتى تخصيص الوقت بشكل فردي لكل مسألة لأغراض التوصل إلى اتفاق بشأن الولايات اللازمة، مسألة تلو الأخر.

وإذا كان يرى عضو أو أعضاء أن الوقت لم يحن بعد لإجراء المفاوضات، فما هي البدائل المقبولة لديهم غير الجمود؟ ما هي تدابير بناء الثقة، على سبيل المثال، التي يمكن أن يقترحوها؟ ما هي أنشطة مرحلة ما قبل التفاوض التي يمكن أن يتصوروها؟ كيف يمكن بدء شكل من أشكال الحوار، بحيث لا يكون تكرار غير مثمر لوجهات نظر متعارضة تماماً؟ باختصار، في غياب المشاركة البناءة من أجل التوصل إلى سبل المضي قدماً، أليس هناك خطر من أن تسفر أيضاً خسارة المؤتمر القائم لنزع السلاح عن عواقب أوسع نطاقاً بالنسبة لمجتمع نزع السلاح في جنيف وللدبلوماسية المتعددة الأطراف بشكل عام؟

الممثلين الذين مقرهم هنا في جنيف سوف يشهدون بأن المعهد ليس هيئة ذات برج عاجي.

في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الشاقة، من الطبيعي توقع أعلى مستويات الكفاءة من المنظمات طوعية التمويل. ويسعى المعهد باستمرار لتحقيق تلك المعايير. والمعهد لا يتوقع أن يتم تمويله بالكامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. في الواقع، ينص نظامه الأساسي على أن التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات الخاصة تشكل مصدره تمويله الرئيسي. كما أن الاعتماد على قدر معين من التمويل المخصص هو أمر سليم لإيجاد مستويات عالية لجميع ما يصدره، شريطة حماية استقلال المعهد وبحوثه.

ومع ذلك، فإن توفير تمويل أطول أجلا وأوسع نطاقا للمعهد هام لاستدامته وتدعيم جودة أبحاثه ونشراته.

أود أن أتناول النقطة التالية. إن الإعانة المقدمة إلى المعهد - وهي الإسهام من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف سير أعمال المعهد - بالكاد غطت تكاليف وظيفة المدير على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من استعداد الدول الأعضاء سياسيا لدعم الزيادة في الإعانة من أجل تغطية تكاليف وظيفة المدير وموظفي المعهد - كان آخرها في عام ٢٠١٠ من خلال القرار ٨٧/٦٥ - فإن زيادة دعم الميزانية العادية لم يتحقق. لذلك، أعود إلى الدول الأعضاء بطلب للحصول على الدعم الأساسي لعمل المعهد. فبدون مساهمات طوعية من الدول الأعضاء وغيرها، لن يتمكن المعهد من تنفيذ المهام الموكلة إليه. في الواقع، لن يكون قادرا على المحافظة على وجوده.

في هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى الصفحة الأخيرة من البيان الذي يجري تعميمه، وهو ما يفسر بمزيد من التفصيل آليات التمويل للمعهد.

على الأمن البشري. يأتي وضع الإنسان أولا في مناقشات الأمن على الصعيد العالمي في صميم جميع جهود المعهد الرامية إلى الإسهام في إقامة السلام الدائم.

ويجري استعراض برنامج عمل المعهد سنويا ويخضع لموافقة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، الذي يقوم أيضا بوظيفة مجلس أمناء المعهد.

كيف يتم دعم المعهد؟ بوصف المعهد هيئة بحثية مستقلة حيث تمثل استقلاليته جانبا أساسيا من سبب وجوده، فإنه منفصل تماما عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وبالمقابل، ولكي ينهض المعهد بولايته، فإنه يعتمد بشكل حصري تقريبا على التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية. والإعانة المالية التي تسهم بها الميزانية العادية للأمم المتحدة لا تكفي سوى لتمويل وظيفة مدير المعهد.

ولذلك، فإن الهيكل الأساسي للمعهد مبسط للغاية. لا يضم المعهد سوى ثمانية موظفين أساسيين متفرغين، بمن فيهم موظفو التحرير، الذين يصدرون المجلة الفصلية "متندى نزع السلاح"، بالإنكليزية والفرنسية، وكتب المعهد ومنشوراته. ويعتمد عدد موظفي البحوث على احتياجات المشاريع التي تم تمويلها من قبل الجهات المانحة للمعهد، أي أنه يتم تعيين الباحثين كخبراء بعقود لأغراض المشاريع القائمة، وهم ليسوا من الموظفين الدائمين في المعهد.

لقد أوصى المجلس الاستشاري إلى الأمين العام للأمم المتحدة بزيادة الإعانة للمعهد لتغطية جزء أكبر من التكاليف المؤسسية. في هذه الأثناء، ومع ذلك، فإن المعهد لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا جدا على المساهمات الطوعية. على الرغم من اعتماد عمل المعهد على قاعدة تمويل هش، فقد أوجد المعهد مستوى عال من الإنتاجية ويتمتع بسمعة قوية. كما اعتقد أن

في الجهود الرامية لتعزيز وتشجيع الحوار والتعاون، وكذلك تعزيز الأمن في الأطر التقليدية للانتماء والتضامن، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ملتقى العديد من التجمعات الإقليمية.

ولذلك، ترحب الجزائر ببدء سريان معاهدة بليندايا بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، فهذا الصك القانوني يمثل إسهاماً رئيسياً في نزع السلاح النووي والأمن في أفريقيا، وبالتالي فهو عامل رئيسي في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ووفدي يرحب بالدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في إطار مكتب شؤون نزع السلاح، ومقره في لومي. فهذا المركز معروف بأنشطته القارية التي تغطي عدداً متزايداً من القضايا المتصلة بالسلام ونزع السلاح. وهو بذلك قد غدا مركزاً للخبرة في أفريقيا. وفضلاً عن ذلك، وبفضل الطابع القاري لبرامجه، استطاع المركز في لومي أن يعزز شراكته مع الاتحاد الأفريقي، ومع المنظمات دون الإقليمية التي تتعاون معه الآن بشكل وثيق. وانطلاقاً من هذه الإنجازات، تعرب الجزائر عن دعمها الكامل للمركز الإقليمي.

وفي منطقة الساحل دون الإقليمية، وبمبادرة من الحكومة الجزائرية، أرسيت دعائم تعاون إقليمي فعال لمنع الإرهاب ومكافحته. وكان من الصواب اتخاذ خطوات لمكافحة ذلك التهديد. فالموقف في المنطقة دون الإقليمية مازال يبعث على القلق، ولا يمكن إنكار آثاره السلبية على الأمن والاستقرار في شتى أنحاء القارة الأفريقية.

وهذا الوضع، الذي يزداد تعقداً جراء نطاق الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ونقلها، سيتفاقم على الأرجح، ولذلك، لا بد أن تضاعف دول المنطقة دون الإقليمية جهودها وأن تعزز التعاون فيما بينها لمكافحة الإرهاب. والأمر

من منظور نزع السلاح، ومن منظور جنيف، فأقل ما يمكن قوله هو أن الحاجة ربما لم تكن قط أعظم إلى استمرار المعهد في تنفيذ ولايته نظراً لحالة الضعف التي تعترى مؤتمر نزع السلاح. وأنا أعرف أن دافع الضرائب العادي في كثير من البلدان، يمر في ظروف صعبة، والمعهد ممتن للغاية للدول الأعضاء دعمت المعهد بسخاء على مر السنين، بتمويل المشاريع البحثية لدينا، ودعم وجود المعهد. لا يسعني إلا أن أحث على الاستمرار في هذا الدعم، وفي الواقع، تعزيزه من خلال إدراج زيادة، مهما كانت متواضعة، في إعانة الأمم المتحدة من الميزانية العادية.

وعلاوة على ذلك، أود أيضاً أن أطلب من كل من استفاد من منتجات الأمم المتحدة - أي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - أن ينظروا في زيادة الدعم المقدم للمعهد. وأختتم باستعراض النظر إلى هدف أعتقد أننا نتشاطرته جميعاً: ينبغي توفير الموارد للمعهد لتيسير التقدم، لاسيما في المجال النووي، "من خلال المفاوضات... صوب تحقيق مزيد من الأمن للدول كافة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب". المرجع نفسه، الفقرة ٢ (أ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع المتحاورين على عروضهم الوافية.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تقديم مشاريع قرارات بشأن المجموعة ٦، "نزع السلاح الإقليمي والأمن".

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح الإقليمي والأمن، تلتزم الجزائر بجعل النهوض بالسلام والأمن الدوليين معلماً أساسياً لسياستها الخارجية ومبدأً رئيسياً تسترشد به في عملها على الساحة الدولية. ولذلك، تواصل الجزائر تقديم الدعم والإسهام بعزم

ويدعو مشروع القرار أيضاً جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى كل الصكوك القانونية المتصلة بترع السلاح وعدم الانتشار، والتي جرى التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف، أن تفعل ذلك. ويشجع مشروع القرار، بشكل أساسي، كل دول المنطقة على تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة.

ويشجع مشروع القرار بلدان المنطقة على مواصلة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك احتمال لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل. كما يشجع على التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والنقل غير المشروع للأسلحة.

أخيراً، يؤكد مشروع القرار مرة أخرى أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وبالسلم والأمن الدوليين.

ويعول وفد الجزائر والمقدمون الـ ٤٦ على دعم الدول الأعضاء كافة لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، إذ تتزايد أهميته في ضوء التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
باسم حركة عدم الانحياز، يسرني أن أقدم مشروع القرار A/C.1/66/L.5، "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام"، في إطار البند ٨٩ من جدول الأعمال.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً اقتناعها بأن مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي في عمل اللجنة المخصصة للمحيط الهندي أمر مهم ومن شأنها أن تيسر إلى حد كبير إجراء حوار مفيد للجميع من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

يستدعي أيضاً تقديم المساعدة والدعم المتسق من المجتمع الدولي لتعزيز قدرة بلدان منطقة الساحل على مواجهة تلك الآفة. ولذلك، من الواضح أن التحديات والأخطار التي تهدد استقرار القارة الأفريقية قد تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعلى صعيد الشرق الأوسط، ترحب الجزائر بإطلاق العملية التحضيرية لمؤتمر يعقد في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة، وذلك من خلال تعيين السيد ياكو لايفافا كمنسق وفلندا البلد المضيف. ويأتي ذلك تنفيذاً لخطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي قدمته ثلاث دول، واتخذ في مؤتمر استعراض تلك المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥. والجزائر يحدوها وطيد الأمل في أن يتوصل المؤتمر، الذي سيعقد في العام القادم بمشاركة جميع دول المنطقة، إلى نتائج ملموسة وموضوعية.

واتساقاً مع سياستها النشطة بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، والقائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والثقة المتبادلة، وكما درجت على ذلك خلال السنوات الأخيرة، تتشرف الجزائر بأن تقدم مشروع القرار A/C.1/66/L.22، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

وفيما عدا بعض التحديثات الفنية، فإن نص مشروع القرار هو نفسه النص الذي أصبح القرار ٩٠/٦٥. ويشني على بلدان البحر الأبيض المتوسط لجهودها في مواجهة التحديات المشتركة من خلال استجابات شاملة منسقة. والهدف العام هو جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، بما يضمن السلم والاستقرار والازدهار.

تقديم المساعدة إليها في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالمجال النووي.

السيدة سمولشيك (أوروغواي) (تكلت بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلّم باسم أعضاء السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها: الأرجنتين، إكوادور، باراغواي، البرازيل، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كولومبيا، وبلدي، أوروغواي.
أنشأت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره في ليما، بيرو، في عام ١٩٨٦. بموجب القرار ٦٠/٤١.

والمركز يختلف عن المراكز الأخرى التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بفضل ولايته التي لا تشمل تنفيذ تدابير للنهوض بالسلام ونزع السلاح فحسب، بل والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. واستناداً إلى هذه الولاية المعززة، نجح المركز في تنفيذ برامج عمل تتسم بنهجها المتعدد التخصصات والحوار الواسع مع مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية والبلدية وممثلو المجتمع المدني.

وتشمل برامج المركز تعزيز تدابير بناء الثقة، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وتقديم الدعم لدول المنطقة للامتثال لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة، والتثقيف وزيادة الوعي بشأن المشاكل التي تؤثر على السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومساعدة الدول في الحد من العنف المسلح ومنعه عن طريق زيادة تحديد الأسلحة يمثل مجاًلاً هاماً لعمل المركز الإقليمي في السنوات الأخيرة. وقد شرع المركز، تماشياً مع ولايته، في طائفة من الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية

وتشدد الحركة على ضرورة تعزيز النهج القائمة على توافق الآراء التي تفضي إلى مواصلة السعي إلى السلام في المنطقة. وتأمل الحركة في أن تقدم اللجنة الأولى دعمها لمشروع القرار.

وإذ ترحب بالاعتماد بتوافق الآراء لخطة العمل المفصلة بشأن الشرق الأوسط، ولاسيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، في الاستنتاجات والتوصيات لتدابير المتابعة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، تحت دول حركة عدم الانحياز الأطراف في تلك المعاهدة الأمين العام والمشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور والتنسيق مع الدول في المنطقة، على اتخاذ التدابير الضرورية لعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢.

وفي هذا السياق، فإن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ترحب بتعيين وكيل وزارة الخارجية ياكو لاجافا كميسّر وفنلندا لتكون البلد المضيف للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مرة أخرى دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء.

وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب الحركة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار بدون إبطاء، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدعو الحركة أيضاً إلى فرض حظر كامل وشامل على نقل جميع المعدات النووية أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة المتصلة بها إلى إسرائيل وحظر

قدمته بيرو باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء كما حدث بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة في دورات سابقة.

لقد أنشئ مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كمحفل للتشاور والتعاون والتنسيق بشأن مسائل الدفاع، بهدف توحيد أمريكا الجنوبية كمنطقة سلام، ووضع هوية للشؤون المتعلقة بالدفاع وتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء لتعزيز التعاون الإقليمي.

وبصفة خاصة، يعزز المجلس التحليل والمناقشة للعناصر المشتركة للمنظور الجماعي بشأن مسائل الدفاع وتبادل المعلومات وصياغة مواقف إقليمية موحدة في منديات الدفاع المتعددة الأطراف، وتعزيز اعتماد تدابير بناء الثقة، والتعاون في مجال التعليم والتدريب العسكريين.

واعتمد المجلس منذ إنشائه نظامه الأساسي وخطط عمله لفترة السنتين التي تؤكد على الإجراءات في مجال سياسات الدفاع والتعاون العسكري والأعمال الإنسانية وعمليات السلام وصناعة وتكنولوجيا الدفاع والتعليم والتدريب.

وقد توصل مجلس الدفاع إلى اتفاقات إنشاء آلية لتدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مناقشات بشأن منهجية قياس الإنفاق العسكري بغية زيادة الشفافية، وكذلك بشأن أنشطة تعزيز قضايا مثل تطوير صناعة وتكنولوجيا الدفاع والمشاركة في عمليات السلام وتحديث وزارات الدفاع في المنطقة.

ودون الإقليمية التي نركز من بينها على ما يلي: تنظيم دورات تدريبية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، جرى خلالها تدريب ما يزيد على ٢٧٠٠ من مسؤولي إنفاذ القانون منذ عام ٢٠٠٢، وتقديم المساعدة الفنية في إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة النارية، واستعراض توافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتشجيع زيادة التنسيق بين الوكالات الوطنية في مجال الأمن، الذي يشكل تحدياً رئيسياً لمنطقتنا، والتوعية بشأن الصكوك الدولية في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونرحب بشكل خاص بمبادرة المركز تنظيم أول دورة تدريبية تقام خصيصاً للنساء العاملات في مجال مراقبة الأسلحة النارية في منطقة الأنديز، والتي انعقدت في ليما في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونفهم أن المنظور الجنساني يشتمل على بُعد شامل، ولذلك لا بد من النهوض بدور المرأة في نزع السلاح وتشجيعه.

وحسبما جاء في تقرير الأمين العام (A/66/140)، تزايد عدد طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للحصول على المساعدة، مما يدل على الثقة المتزايدة في فعالية المركز ودوره البارز في هذا المجال.

وتشعر السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها بالامتنان إزاء الدعم المالي الذي قدمته الحكومات، من المنطقة وخارجها على السواء، بهدف تطوير أنشطة المركز الإقليمي. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأنشطة المركز.

ومع مراعاة الدور الهام للمركز الإقليمي في النهوض بمجدول أعمال للسلام والأمن والتنمية في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك المنظور الجنساني، تؤيد السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها مشروع القرار (A/C.1/66/L.16) الذي

المنطقة. وعلى مستوى الجماعة، فقد تم توضيح الكثير في السابق بخصوص الجهود التي تبذلها المنطقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وما يتصل به من جرائم منظمة عبر وطنية. وكان أحدث هذه الجهود اعتماد رؤساء دول الجماعة لإعلان بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى المستوى التقني، فإن جهود الجماعة الكاريبية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الصك الدولي للتعقب، يجري تعزيزها عبر مشاركة المنطقة في مشروع منظمة الدول الأمريكية الذي يشجع على وسم الأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشهد المشروع، الذي يجري تنفيذه بمساعدة حكومة الولايات المتحدة التي توفر كلا من التمويل والمعدات، تسليم معدات لوسم الأسلحة النارية لبلير وجزر البهاما وجمهورية غيانا في هذا العام.

ويدعم المشروع أيضا اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، ويسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال وسم الأسلحة النارية.

ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال شريكا هاما للجماعة الكاريبية في جهودها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

والجماعة الكاريبية ترحب بتعيين السيدة ميلاني ريغيمبال مديرة جديدة للمركز، وتتعهد بتقديم دعمنا لها طوال فترة رئاستها للمكتب.

ويساعد المركز الإقليمي الدول الأعضاء في الجماعة على تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون والعاملين في سلك القضاء

كما اتخذ قرار بإنشاء مركز دراسات الدفاع الاستراتيجية، بوصفه مؤسسة لتوليد المعرفة ونشر الفكر الاستراتيجي بشأن مسائل الدفاع والأمن في أمريكا الجنوبية. والسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها ترحب بالإنجازات الهامة التي حققها مجلس دفاع أمريكا الجنوبية منذ إنشائه، وتعرب عن تصميمها على دعم هذا المنتدى الذي يسهم في تعزيز الوحدة والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

وتدرك السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها الحاجة الملحة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه لما لهذه الأسلحة من آثار ضارة على أمن جميع الدول والمناطق دون الإقليمية والمناطق والعالم. وإلى جانب عوامل أخرى، فإنها تشكل خطرا على رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تؤكد مجددا على أهمية استمرار الجهود على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية لمواصلة تعزيز التعاون بشأن المسائل الأمنية وتنفيذ الاتفاقات والإعلانات والتفاهات التي أعتمدت على مر الأعوام فيما يتعلق بالسلام والاستقرار والثقة والأمن.

كما تؤكد مجددا على قرارنا بمواصلة تعزيز ثقافة السلام والنهوض بالتنقيف من أجل السلام في بلدان المنطقة، ونعيد التأكيد على هدفنا المتمثل في استمرار تكريس المزيد من الموارد لتحقيق الرفاه لشعوبنا.

السيدة كامفرت (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني

ممتنة لهذه الفرصة للتكلم بشأن مجموعة نزع السلاح الإقليمي بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لقد ثبت أن استمرار التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أمر أساسي لتمكين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من التصدي للتهديدات الأمنية المختلفة التي تواجه

وفي سياق التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في المجالات الإدارية والقانونية والتقنية في ميدان نزع السلاح، أعدت الجماعة نهجا تعاونيا بتيسير من لجنة المبادرة التابعة لها لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. وتسعى اللجنة إلى إعداد إطار قانوني مرجعي لمساعدة دول المنطقة على وضع ضوابط تستهدف العمليات المحتملة للنقل غير المشروع وتمكينها من اعتراض هذه الأنشطة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها في نهاية المطاف.

وتتحققا لهذه الغاية، بدأ في شباط/فبراير ٢٠١١ تحليل للفعوات الإقليمية، سيوجه عملية إعداد الإطار القانوني المرجعي. وسيجري ذلك بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى جانب جهات أخرى.

ويُنتظر أن يسهم برنامج الجماعة الكاريبية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ إسهاما كبيرا، على المدى البعيد، في تعزيز البنية الأمنية للمنطقة بأسرها. وسينطوي التنفيذ أيضا على توفير التدريب والموارد اللازمة للكشف عن عمليات النقل التي تنتهك قوانين ولوائح الرقابة على الصادرات والتعرف عليها ومنعها. وسيشمل ذلك تدريباً على تحليل المخاطر بصورة فعالة وعلى إعداد استراتيجيات تستهدف منع التصدير أو إعادة التصدير أو الاستيراد أو المرور العابر أو الشحن العابر للسلع الاستراتيجية؛ وتدريباً على استخدام المعلومات والاستخبارات التجارية للكشف عن عمليات النقل المشتبه بها وتقليل العوائق أمام التجارة المشروعة إلى حدها الأدنى؛ وتنفيذ تدابير لتوفير الحماية المادية المناسبة للسلع الاستراتيجية، وكذلك لتأمينها والحفاظ عليها.

وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تزيد المنطقة أيضا جهودها الرامية إلى تحسين التعاون

لدينا؛ وعلى تحسين قدراتنا على إدارة المخزونات؛ وعلى موازنة تشريعاتنا الوطنية مع الصكوك العالمية والإقليمية.

وينفذ المركز الإقليمي حالياً المرحلة الثانية من حزمة المساعدة في تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزون لدول منطقة البحر الكاريبي. ومن بين الأهداف الرئيسية للمشروع تعزيز إدارة وأمن مرافق المخزونات الوطنية، باعتبار ذلك وسيلة لمنع تحويلها أو تسربها إلى السوق غير المشروعة، وتيسير التنسيق بين المؤسسات والتعاون فيما بين الكيانات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما تثني الجماعة الكاريبية على المركز الإقليمي لجهوده في مجالات منع العنف المسلح وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف مشاريع نزع السلاح الجاري تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة. ونشيد بالمركز على وجه الخصوص لتنظيمه دورة تدريبية متخصصة مشتركة بين المؤسسات للنساء فقط بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

والجماعة الكاريبية، بوصفها منطقة يمكن أن يشكل تخصيص موارد محدودة تحدياً لها، تدرك قيمة اتباع نهج جماعي لمعالجة القضايا المعقدة، ولا سيما تلك ذات الآثار العابرة للحدود مثل نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، يجري تنسيق جهود الجماعة لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها واستعمالها من خلال برنامج الجماعة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. وفي الوقت الراهن، ينصب تركيزنا على مسألة عدم الانتشار وضرورة بناء القدرات فيما يتعلق بالوقاية من هجوم كيميائي أو بيولوجي أو إشعاعي أو نووي محتمل وتخفيف آثاره، بما في ذلك زيادة الوعي وبناء القدرات في أوساط مختلف أصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة.

في الآونة الأخيرة، تعاون المركز بنشاط مع الاتحاد الأفريقي، وعمل بشكل دؤوب لمساعدته، في مجال إعداد واعتماد إستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، التي اعتمدها الخبراء الحكوميون التابعون للاتحاد الأفريقي في لومي. ويستدعي ذلك أيضا مساعدة خبراء الاتحاد الأفريقي في مجال إعداد وفهم الموقف الموحد المحتمل للاتحاد الأفريقي بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، قدم المركز مشروع مدونة قواعد سلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن في أفريقيا، إلى الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، ساعد المركز ١١ دولة عضوا في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهي أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو، فيما يخص إعداد اتفاقية كينشاسا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واعتمادها.

ويمكن الاطلاع على جهود أخرى بذلها المركز من خلال الدعم المقدم لـ ١١ دولة عضوا في اللجنة الاستشارية الدائمة، فيما يخص إعداد مدونة قواعد السلوك المعدة من أجل القوات المسلحة وقوات الأمن في وسط أفريقيا، واعتمادها.

علاوة على ذلك، قدمت مساعدة للجنة الاستشارية الدائمة فيما يخص اعتماد موقف موحد بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ويتضمن ذلك تقديم المساعدة لكل من أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، رواندا، كينيا، فيما يخص تنظيم أنشطة السمسرة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في بلدانهم وتركيب برنامج إلكتروني خاص بتراخيص وسجلات السمسرة.

في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في مجال مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، بما في ذلك في الآونة الأخيرة من خلال تنظيم المكتب لحلقة عمل بشأن تمويل الإرهاب، والتي عقدت في مونتيفيو باي في جامايكا خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر وضمت ممثلين عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبوصفنا منطقة ذات موارد محدودة وحدود يسهل اختراقها، فإننا نواجه العديد من التحديات الأمنية. وبمساعدة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نواصل بذل قصارى جهدنا لمكافحة هذه التهديدات ولتهيئة بيئة سالمة وأمنة لشعوبنا.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): ترغب نيجيريا بالنيابة عن ٥٣ دولة عضوا في المجموعة الأفريقية، في عرض مشروع القرار A/C.1/66/L.52، المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا" في إطار البند ٩٩(أ) من جدول الأعمال. وتم النظر في مشروع قرار مشابه خلال الدورة الرابعة والستين، واعتمد بوصفه القرار ٦٢/٦٤.

أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في لومي في توغو عام ١٩٨٦، بناء على طلب رسمي لجمعية رؤساء الدول والحكومات لما كان يسمى آنذاك منظمة الوحدة الأفريقية والتي تسمى الآن الاتحاد الأفريقي، طبقا لقرارها AHG/Res.138 XXI.

كان مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا منذ إنشائه في طليعة نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وأنشطة وبرامج الأمن في القارة. و دعم الشراكات وعلاقات العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجان الاقتصادية الأفريقية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والعديد من مؤسسات الأبحاث في مجال نزع السلاح والسلام والأمن.

بالتنهتة للرئيس، على انتخابه رئيسا لهذه اللجنة الهامة، والثناء على الطريقة النموذجية التي يدير بها أعمالنا.

يسر مالطة أن تشارك مرة أخرى في هذه المناقشة العامة السنوية الهامة، بشأن نزع السلاح الإقليمي والأمن. وعلى غرار الأعوام الماضية، ستركز مداخلتي بشكل أساسي على جهود مالطة والدول المجاورة لها في مجال تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن الطبيعي تماما بالنسبة لمالطة، وهي بلد أوروبي في مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط، أن تجعل الشؤون الأوروبية المتوسطة في صميم سياستها الخارجية. وموقع مالطة الجغرافي الاستراتيجي يجعلنا ندرك تماما العلاقة المتأصلة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. ومالطة عضو نشط في جميع المحافل الإقليمية فيما يخص منطقة البحر الأبيض المتوسط، وظلت متفانية للغاية فيما يخص منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد كنا على الدوام مدفعين بالهدف الأساسي المتمثل في اختراق مستوى الفئات الشعبية بشكل عميق، وضمان بأن تشمل فوائد ذلك المسعى الحياة اليومية لمواطنينا.

وهدفنا الاستراتيجي الرئيسي هو القيام بدور استباقي في مجال تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في البحر الأبيض المتوسط من خلال مبادرات شتى لبناء الثقة والأمن، تدعم الحوار والتفاهم في منطقتنا.

استضافت مالطة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الأخير، المؤتمر الإقليمي الأول لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، في إطار تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة. وعالجت الأولويات المحددة في الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، المعتمدة خلال مؤتمر مالطة، بشكل محدد تلك

وقدمت أيضا مساعدة لموزامبيق فيما يخص إعداد نماذج تدريبية والتدريب للمدربين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في أكاديمية شرطتها، و للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يخص إعداد واعتماد دليل خاص بتنسيق التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، وفيما يخص تصميم ووضع قاعدة بيانات بشأن التشريعات المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أخيرا، ساعد المركز أيضا في توسيع مواد التدريب وتدريب منظمات المجتمع المدني، في غرب ووسط أفريقيا، بشأن نزع السلاح وبناء السلام العمليين.

إن المجموعة الأفريقية تسعى إلى الحصول على الدعم والفهم لمشروع القرار السنوي هذا، في ضوء التزامات العمل الهائلة للمركز فيما يخص التخفيف من التحديات المرتبطة بالتزاعات، وانتشار الأسلحة ومختلف المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المشروع واستخدام الأسلحة التقليدية في أفريقيا. و أفريقيا تؤمن بالتدابير الوقائية.

وتدعو المجموعة الأفريقية أيضا إلى تقديم التمويل الملائم بغية معالجة المشاكل المرتبطة بتدني مستوى الدعم المالي للمركز. ويعزز المزيد من التمويل، خصوصا من جانب الدول الأفريقية دون شك نموه التشغيلي ونموه المؤسسي.

وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة التأكيد على التزامها بالسلام ونزع السلاح في أفريقيا من خلال دعم مشروع القرار. وتقدر المجموعة الدعم المقدم للمركز ولمشروع القرار من قبل المقدمين الحاليين والمستقبليين. ونشكر مجمل المقدمين، السابقين والمستقبليين.

إننا ندعو إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كالمعتاد.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أتقدم

وفي تموز/يوليه ٢٠١١، شاركت مالطة إلى جانب ٥١ بلدا في حلقة دراسية برعاية الاتحاد الأوروبي لتعزيز بناء الثقة ودعم العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتتوقع مالطة أن يندرج ذلك الحدث الناجح ضمن نهج تدريجي لتحقيق ذلك الهدف، الذي سيسهم بدوره في تحسين أمن كل بلد من بلدان المنطقة، بالتركيز على الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية، والأسلحة الكيميائية والقذائف.

وكان الحدث الهام الآخر خلال الـ ١٢ شهرا الماضية هو المؤتمر السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في الجبل الأسود في ١٠-١١ تشرين الأول/أكتوبر، وجمع بين الدول المشاركة في المنظمة والشركاء من أجل التعاون، وركز بصورة خاصة على سبل دعم البلدان الشريكة للمنظمة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وشملت المسائل الرئيسية التي نوقشت في المؤتمر مهام الشرطة ودور القوات المسلحة في المجتمعات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، والإصلاح الانتخابي، والحوكمة الرشيدة. واقترحت المنظمة على الشركاء المهتمين تشاطر ما راكمته من تجربة من خلال دعم العمليات الديمقراطية في الدول المشاركة لديها.

ومن بين أولويات مكتب الاتصال للمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية، الذي أنشئ قبل عامين تحديدا، تحديد المشاريع التي تسهم في التدابير الجارية لبناء الثقة والاستجابة للالتزامات وأنظمة الإنذار المبكر وغيرها من التدابير التي تعالج شواغل الأمن الاقتصادي والبيئي. وتأمل مالطة أن يكون بمقدور جميع الأطراف الإقرار بأهمية هذا المحفل للمشاركة والحوار فيما بين الأقاليم بشأن المسائل الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمنظمتين بغية تعزيز التفاهم والتعاون فيما بين الدول الأعضاء فيهما.

المسائل التي أصبحت بعد بضعة أشهر فقط، في صميم تحول لا سابقة له في الأحداث في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وضعت الأولويات التي حددها المؤتمر رؤية واضحة ترمي إلى تحسين الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. واعتماد الإستراتيجية الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط يضع الأساس لما تعتقد مالطة أنه ينبغي أن يترجم حاليا لاستجابة ملموسة لروح متجددة من الديمقراطية والحوكمة الرشيدة اللتين تحتاجان المنطقة.

تتمثل القيمة الجوهرية للإستراتيجية في أنها قد صيغت في اجتماع التقت خلاله الحضارات، وفي تحد للتوترات التي لا تزال تسود منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأصداء الربيع العربي والآمال التي نتشاطرهما جميعا فيما يخص تحقيق الازدهار والفهم المتبادل في منطقتنا، سوف تواصل بدون شك توجيه عزم وتطلعات الشعوب لمتابعة الإستراتيجية بشكل موحد وكرام.

وفي خضم الربيع العربي، لاسيما التطورات في ليبيا، اضطلعت مالطة بدور استراتيجي باعتبارها قاعدة لوجستية للنقل العابر لعمليات الإجلاء، إذ أعيد أكثر من ١٧ ٠٠٠ شخص إلى أوطانهم عبر مالطة. والمركز الإنساني الذي أنشئ في مالطة خلال الأيام الأولى من الأزمة يواصل الآن الإسهام في إجراءات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنسيق خدمات المعونة الإنسانية المقدمة إلى ليبيا من خلال مالطة، وتبسيطها وتيسيرها.

وتقوم مالطة بدور محوري في دعم جهود الإغاثة التي تشمل تشغيل الرحلات الجوية التي تنظمها خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، فضلا عن منظمات أخرى من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، علاوة على فرادى الدول.

طلب اللجوء وتحسين التعاون بين السلطات. وبالفعل، من المسلم به أن ازدياد ظاهرة الهجرة غير القانونية يتطلب جهداً منسقاً من جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت مالطة بلداً من بلدان المقصد يجتذب تدفقاً للمهاجرين غير القانونيين وطالبي اللجوء. وتوفر مالطة الحماية والاعتراف بحق اللجوء لأكثر من ٥٠ في المائة من طالبيه، وهو عدد مرتفع بشكل غير متكافئ بالنظر إلى الخصائص الجغرافية والديمقراطية لمالطة. وفي حين تؤكد مالطة التزامها بالامتنال لالتزاماتها الدولية، فإننا نكرر ندائنا للمجتمع الدولي مواصلة مساعدتنا في عملية إعادة توطين هؤلاء النعساء.

وفي إطار سعي حكومة مالطة إلى اتخاذ مبادرات أخرى لتعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإنها تعترم استضافة مؤتمر القمة الثاني لمنتدى غربي منطقة البحر الأبيض المتوسط، المعروف أيضاً بحوار ٥+٥، في النصف الأول من السنة المقبلة. وتعتقد مالطة اعتقاداً راسخاً أن هذا الحوار لبنة أخرى وإسهام مناسب في الحقائق الجديدة الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي لها تأثير مباشر على حياة جميع شعوب المنطقة.

إن تعزيز الصلة الوثيقة القائمة بين الأمن في أوروبا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو الحافز الرئيسي وراء دعم مالطة وتأييدها للمبادرات التي تعطي الزخم الضروري للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن التداعيات السياسية والأمنية للحالة في الشرق الأوسط لها تأثير مباشر على التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها. ويحدو مالطة الأمل في أن تستأنف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية بناء الثقة بين الطرفين. وفي

وتؤيد مالطة بشدة دور البرلمانيين في النهوض بتطلعات الشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل وخارجها. وفي هذا الصدد، يشرف مالطة استضافة مقر الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تجمع بين أعضاء برلمانات جميع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على قدم المساواة في منتدى فريد خاص بها، للنظر في المسائل التي تهم بلدان المنطقة بشكل مباشر واتخاذ قرارات بشأنها.

إن الاجتماع العام السادس للجمعية البرلمانية، المقرر أن يعقد في باليرمو، إيطاليا، في نهاية هذا الشهر، سيكون مناسبة أخرى ليشترك برلمانيون من دول حوض البحر الأبيض المتوسط في مناقشات بشأن المبادرات والأفكار والمقترحات والحلول الممكنة التي تهدف إلى استخدام الدبلوماسية البرلمانية لتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويشكل الاتحاد من أجل المتوسط و سياسة الحوار الأوروبية عمليتين أحريين لا تزالان تستأثران بالحوار السياسي الذي تشتد الحاجة إليه، بما لذلك من أثر مباشر على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومالطة تؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل المتوسط في تركيزه على تنفيذ المشاريع القابلة للتنفيذ، مما سيحقق نتائج ملموسة في السياق العام لتولي زمام أمور الاتحاد بصورة مشتركة بين بلدان الشمال والبلدان الجنوب. وتشكل الحلقة الدراسية لأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن المعلومات والتدريب، التي ستنظمها أكاديمية البحر المتوسط للدراسات الدبلوماسية التابعة لجامعة مالطة في الشهر القادم، مثالا آخر على تشكيل ثقافة الحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن المكتب الأوروبي لدعم طالبي اللجوء في مالطة، الذي افتتح في حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبادرة مهمة أخرى ستسهم في ترشيد سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن

الوقت ذاته، نواصل دعمنا للجهود الرامية لتحقيق الحل القائم على وجود دوليتين، بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

وتعتزم مالطة مواصلة الاستفادة، إلى جانب غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لاسيما دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما تحقق حتى الآن عن طريق تعزيز الحوار بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفيما بينها. وستواصل مالطة أيضا المشاركة بنشاط في الجهود التي يبذلها جميع أصحاب لتعزيز شتى المنتديات الحكومية الدولية والبرلمانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

إن مالطة، إذ تقدم مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/66/L.22، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وتحت جميع الدول الأعضاء على اعتماده بدون تصويت، تؤكد مجددا اقتناعها بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط على نحو وثيق بالأمن الأوروبي، وكذلك بالسلم والأمن الدوليين. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لوفد الجزائر على صياغة نصه، وعن أملنا القوي في أن تنفذ أحكامه تنفيذا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا يزال لدي ٢٧ متكلما على القائمة المتعلقة بالمجموعة ٧، "آلية نزع السلاح". وبموافقة اللجنة، أقترح إقفال القائمة الآن.

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.